رياض سلامة
في السفارة الأمريكية

W.A.R.C
West Asia Research Center

10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

رياض سلامة في السفارة الأمريكية

2021/11/10

W.A.R.C
West Asia Research Center

المقدمة: الإطار العام لعلاقة رياض سلامة بالسفارة الأمريكية

كيف قدم نفسه؟

يظهر من الوثائق الأمريكية المنشورة ضمن مجموعة ويكيليكس أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قد قدم نفسه على أنه يدير مؤسسة شبه مستقلة عن السلطة السياسية في إدارتها، وهو يلعب دوراً يتخطى صلاحياته، ومن ناحية أخرى قدم نفسه كصاحب دور لا غنى عنه، وفي بعض اللحظات قدم نفسه على أنه مستهدف بالاغتيال، وحاول أن يظهر أنه غير طامع في الرئاسة مباشرةً، لكن كل سياق حديثه لتقديم نفسه كرئيس مقبول ومعتمد اقتصادياً وذو ولاء سياسي أمريكي واضح، في نفس الوقت يتعامل كخادم مطيع أمام السفير ومسؤولي وزارة الخزانة، ويقدم نفسه كمصدر معلومات اقتصادية وسياسية من داخل المؤسسات، وهم يطلبون منه إحاطة تفصيلية عن حركته المصرفية وعن وضع لبنان والأفرقاء.

طبيعة التخادم

يظهر واضحاً من خلال محاضر الجلسات مع رياض سلامة التغطية والحماية التي يوفرها الأمريكي له، حيث يستعرض كل اجراءاته وأفكاره وحركته المالية والسياسية أمامهم وهم يقرون بها من جهة ويشجعون عليها من جهة أخرى، ويشيرون في التعليق إلى اعتمادهم الكبير عليه، وهم يقدمون له حماية علنية عبر التصريحات الدائمة للمسؤولين في الخارجية الأمريكية، ويستفيدون منه في تقلبات الدولة كحجر استناد مستقر، ومن ناحية أخرى هو اليد الاستخباراتية الضاربة التي تعمل عبر هيئة التحقيق الخاصة وهيئات إقليمية ودولية لمحاربة نقل الأموال من قبل الأطراف المعادية للولايات المتحدة. وبالخلاصة، مقابل السكوت على الفساد والنهب الذي يقوم به، والذي يشارك فيه مجموعة من حلفاء أمريكا إلى جانب آخرين، يقدم سلامة مختلف الخدمات العملية والمعلوماتية، وبقي هذا السلوك جارياً مدفوعاً كذلك بالطموح الرئاسي لديه.

كيف تطورت العلاقة؟

نلاحظ أن العلاقة خلال السنوات الثلاث التي حصلت فيها المحاضر قد شهدت حالة من التشكيك في مرحلة فيلتمان، حيث يتعرض للضغوط والمساءلة من قبل السفير، لكنها تحولت إلى الاعتماد المباشر في مرحلة سيسون.

ما هي إشكالاتهم عليه؟

هناك ملاحظتين أساسيتين من قبل فريق فيلتمان على رياض سلامة، وهي المبالغة في عبقريته وقدراته، حيث اعتبر الفريق أن رياض لا يملك شيئاً من ذلك، وثانياً مشكوك في نزاهته وفي قيامه باختلاس الأموال بطرق غير مباشرة عبر تحديد توقيت القروض والهبات وكيفية سدادها.

حجم المواكبة وعدد اللقاءات

ما ظهر في ويكيليكس من خلال البحث الشامل هو مجموعة من المحاضر للقاءات مباشرة مع السفراء الأمريكيين، وتحديداً جفري فيلتمان وميشال سيسون بين الأعوام 2006 و2009، بمعدل ثلاثة لقاءات في العام: 2006 4 لقاءات /2007 5 لقاءات / 2008 لقاءين / 2009 لقاء واحد.

لكن إلى جانب اللقاءات المباشرة، ثمة تواصل شبه يومي من السفارة مع المصرف عبر ترتيبات أقامها سلامة، فالمصرف يتلقى توجيهات ورسائل مباشرة للموظفين تفصيلا، وعملياً هم يعيشون معه.

طبيعة المعلومات التي قدمها؟

من خلال المحاضر الواردة حصراً، قدم رياض سلامة معلومات شاملة عن مخزون المصرف المركزي، وكذلك عن حركة المصرف المركزي في كل الاتجاهات، مضافاً إلى تصوراته وآراؤه في الإصلاحات الممكنة، إلى جانب الإطلالة الدائمة على مواقف الأطراف السياسية الأخرى من القضايا الاقتصادية والسياسية كذلك، وقدم كذلك معلومات ووجهات نظر حول الشخصيات السياسية المختلفة، ولا تشكل هذه المحاضر خلاصة عن طبيعة التدفق المعلوماتي الجاري بين المصرف المركزي والسفارة الأمريكية، فهناك تقارير مكتوبة تتدفق بشكل مستمر نحو السفارة. قسم آخر من المعلومات يأتي بصيغة استشارات ونصائح للسياسة الأمريكية تجاه المقاومة في لبنان وكيفية استهدافها.

كيف وظفته أمريكا في إدارة الحصار؟

بناءً على المحاضر الواردة، تستفيد الولايات المتحدة منه لتنفيذ مهام أمنية بنكية، ومحاصرة كل من له علاقة بالمقاومة واغلاق حسابه، إضافة إلى التنسيق معه في تنفيذ عمليات الحصار وإخراج الأموال من لبنان، وضبط إيقاع تمويل استيراد النفط في الأشهر الماضية، وقف الاعتمادات ثم فتح الاعتمادات.

الدعم الأمريكي العلني لرياض سلامة

أولاً: الحماية المباشرة من قبل الإدارة الأمريكية

- آذار 2009 - افتتح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تداولات بورصة نيويورك.

- 28 كانون الثاني 2021 - دوروثي شيا: الولايات المتحدة عملت بشكل وثيق مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ومن الخطأ شيطنة أي شخص أو مؤسّسة أو جعلهم كبش فداء للانهيار الذي هو نتيجة عقود من الفساد. تعيينات المصرف المركزي قرار يعود للحكومة اللبنانية، وسلامة يحظى بثقة كبيرة في المجتمع المالي الدولي، وإذا لم يكن لدى هذا المجتمع ثقة بقيادة المؤسسات المالية الكبرى في البلاد، فأعتقد أنّه لن يكون هناك أي تدفق للاستثمار أو النقد الذي يحتاج إليه اقتصاد لبنان.
  - حمايته من خلال ابتزاز لبنان الدولة والشعب بوقف المساعدات والقروض الدولية للبنان في حال اقالته، وبالتالي الجميع مضطر، سواءً أعداء وأصدقاء أمريكا، للقبول بوجوده.

- 5 آذار 2021 – نيد برايس – الناطق باسم وزارة الخارجية – بخصوص التقارير حول إمكانية فرض عقوبات على رياض سلامة هذه التقارير غير صحيحة.

- 16 نيسان 2021 – ديفيد هيل يزور رياض سلامة في منزله في كسروان برفقة دوروثي شيا وامتد لساعة ونصف.

- 3 تموز 2021 – ديفيد هيل: حاكم المصرف المركزي هو شخصية أساسية للمضيّ قدماً، لا مؤشرات تدينه بما خصّ الفساد المالي والتحقيقات لم تنته بعد.

- 6 آذار 2021 - السفيرة الاميركية في لبنان دوروثي شيا، اتصلت بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وابلغته بأن خبر وضع عقوبات عليه غير صحيح.

- 16 أيار 2020 - اتصلت دوروثي شيا بمسؤولين حكوميين، وأبلغتهم بوضوح أن "أي انتقام سياسي من سلامة، بذريعة التحقيقات"، ستكون له تبعات كبيرة وذلك على خلفية شياع أخبار عن نية القاضي علي إبراهيم استدعاء رياض سلامة.

- 7 تشرين الأول 2021 -- الصحافة السويسريةُ تفضحُ تدخلَ حاكمِ مصرفِ لبنانَ رياض سلامة لشطبِ اربعَ عشرةَ صفحةً من تقريرٍ لصندوقِ النقدِ الدولي عام 2016 كان يحذرُ من خطورةِ الوضعِ الاقتصادي والضعفِ المالي في لبنان.

- 7 تشرين الأول 2021 -- دوروثي شيا -- المصارف وضعت اموالها عند مصرف لبنان، والدولة التي استدانت من المصرف المركزي، اوصلت البلد الى هذا الخراب. إذا كان المطلوب شن الهجوم على المصارف، فان في ذلك نية مبطنة لاستمرار الانهيار الاقتصادي.

  - البنك لم يكن يعطي الدولة أرباحها من جهة، ومن جهة أخرى كان يستفيد من بيع وشراء الديون في مراكمة أرباح شخصية لحاكم المصرف ومؤسسية للمصرف المركزي والمصارف.

ثانياً: الحماية عبر منظمات المجتمع المدني

- عمليات التمويل التي تصل إلى المنظمات تمر بالبنوك وبالمصرف المركزي، ولذلك هناك توافق بين الطرفين، بالإضافة إلى مطالب تحرير السوق بين جزء من هذه المنظمات وبين رياض سلامة (للتدقيق).
- 1 تشرين الأول 2019 – مجموعة العمل لأجل لبنان – اللوبي اللبناني في الولايات المتحدة يمول زيارة لعضو الكونغرس جاريت جيريفز، وضمن برنامج الزيارة لقاء مع رياض سلامة، ما يشير إلى علاقة رياض سلامة واتصاله باللوبي اللبناني الذي ينظم ويدبر مسارات عمل منظمات المجتمع المدني بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية.
- منظمات المجتمع المدني تعمل على توجيه الاتهام ببقاء رياض سلامة إلى أعداء أمريكا في لبنان، كما توجه الاتهام بالانهيار الاقتصادي بعيداً عن دور رياض سلامة، وتحاول إبعاده عن الاستهداف منذ 17 تشرين، ونلاحظ أن التظاهرات أمام المصرف كانت خجولة جداً، وكذلك الاستهداف الإعلامي له.

ثالثاً: الحماية عبر رجالات أمريكا في لبنان

- البطريرك الراعي
  - 26 نيسان 2020 -- من المستفيد من زعزعة حاكمية مصرف لبنان؟ المستفيد نفسه يعلم! أما نحن فنعرف النتيجة الوخيمة وهي القضاء على ثقة اللبنانيين والدول بمقومات دولتنا الدستورية. هل هذا النهج المغاير لنظامنا السياسي اللبناني جزء من مخطط لتغيير وجه لبنان؟ يبدو كذلك! إن هذا الكرسي البطريركي المؤتمن تاريخيا ووطنيا ومعنويا على الصيغة اللبنانية يحذر من المضي في النهج غير المألوف في أدبياتنا اللبنانية السياسية.

- قوى 14 آذار
  - 16كانون الثاني 2020 -- أعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، أن "حاكم المصرف المركزي لديه حصانة ولا أحد يستطيع عزله".

فهرس المحاضر

مرحلة السفير جفري فيلتمان

1. **10 أيار 2006**
   - الخصخصة طريق الإصلاح الوحيد
   - سلامة يخفي التقارير الدولية
   - رياض سلامة حارس الفوائد والمرابين
   - مشكلة ثقة بين فيلتمان وسلامة
   - تغطية النهب عبر خصخصة الخليوي
2. **7 آب 2006**
   - ترتيب عمليات نهب المساعدات
   - التآمر على المقاومة وطموحات رئاسية
3. **18 ت1 2006**
   - التحريض على ميشال عون
   - حماية المصارف الخاصة
4. **29 ت2 2006**
   - السفير يدعم الهندسات المالية
   - التحريض على إميل لحود
5. **31 كانون الثاني 2007**

- وزراء 14 آذار: سلامة يختلس المال العام
- جفري فيلتمان: سلامة ليس عبقرياً
- معلومات يقدمها للسفراء ولا يقدمها للمسؤولين اللبنانيين
- استمرار الدعم الغربي لرياض سلامة

6. 5 شباط 2007

- سلامة يقدم نفسه لاعباً رئيسياً في الاقتصاد
- سلامة يقرر التوجهات الاقتصادية للبنان دون إجماع سياسي
- التدخل في جدول أعمال مجلس الوزراء وفق توجيهات سلامة
- أمريكا تعرف بالحركات المالية أكثر من المسؤولين اللبنانيين (الموظف المتفاني)
- رياض سلامة ينتقد فؤاد السنيورة
- تخوف السفارة من قيام الاقتصاد المنتج

7. 14 آذار 2007

- الصراع مع صندوق النقد الدولي

8. 7 آب 2007

- قضية شبكة الاتصالات وفساد 14 آذار
- سلامة وأولوية عمليات الخصخصة للخليوي
- النهب وتهريب المليارات تحت العين الأمريكية

9. 1 تشرين الثاني 2007

- قلق من الاغتيال – البارانويا وتعظيم الذات
- الإدارة الأمريكية للإيداعات الخليجية

مرحلة السفيرة ميشيل سيسون

10. 12 تشرين الثاني 2008

- رياض سلامة الموظف المطيع أمام الاستخبارات
- الإطباق الأمني المباشر على المصارف اللبنانية

11. 19 شباط 2008

- الاستدانة المستمرة رؤية سلامة العبقرية

12. 17 آب 2009

- الأفكار الليبرالية وإهمال الزراعة والصناعة
- دعم ترشيح سعد الحريري على أنه رجل الإصلاح
- رياض سلامة ينتقد فؤاد السنيورة
- رياض سلامة ووصفات الخصخصة
- الإصلاحات التي يريدها الأمريكيون عبر سلامة

مرحلة السفير جفري فيلتمان

وثيقة ويكيليكس: BEIRUT1470_a06

بتاريخ **10 أيار 2006** يوم الأربعاء الساعة العاشرة صباحاً وأربع دقائق، التقى السفير جفري فيلتمان والضابط الاقتصادي مع محافظ البنك المركزي رياض سلامة لمناقشة صحة الاقتصاد اللبناني وآفاق برنامج الإصلاح الاقتصادي لرئيس الوزراء السنيورة.

الخصخصة طريق الإصلاح الوحيد

الخصخصة والاستدانة هما المدخلان الأساسيان لإصلاح الوضع الاقتصادي في لبنان من وجهة نظر سلامة، وهذا ما سيظهر في كل اللقاءات: **[أقر سلامة بأن النمو الكبير في الوظائف لا يمكن أن يتحقق إلا بعد إصلاحات هيكلية وخصخصة جادة. وذكر أن الخصخصة الشفافة للهواتف المحمولة يمكن أن تكون بمثابة إصلاح عملي يمكن أن يستعيد ثقة الشعب اللبناني ويوفر الزخم الذي تشتد الحاجة إليه لمزيد من الإصلاح].**

خصخصة القطاع الأكثر انتاجاً في لبنان هي العملية الأكثر فائدة بنظر سلامة: **"وعندما سأل السفير ما هي الإصلاحات الواقعية، قال سلامة إن خصخصة الهواتف المحمولة ستكون إجراءً عمليًا يمكن أن يحدث على الفور".**

سلامة يخفي التقارير الدولية

مؤخراً تبين أن سلامة يخفي التقارير التي تصله من المؤسسات المالية الدولية، وهذا أمر يبلغ به السفير الأمريكي، فهو يصارحه بالخصوصيات التي يخفيها عن الآخرين، ويكشف له أوراقه، وهذا ما يظهر مدى الولاء والإلتزام الذي يدين به سلامة للسفراء الأمريكيين: **[قال سلامة إنه لن ينشر نتائج التقرير السري لصندوق النقد الدولي للبنوك اللبنانية، لأنها ستستخدم التقرير لتعزيز حججها السياسية ضد المساهمة في مؤتمر المانحين].**

رياض سلامة حارس الفوائد والمرابين

حارس الفائدة المرتفعة والأرباح التراكمية لأصحاب رؤوس الأموال برعاية دولية وبعلم أمريكي تفصيلي: **[قال سلامة للسفير إن البنوك كانت محقة في انتقاداتها لخطة الحكومة اللبنانية لزيادة**

الضريبة على الفائدة من خمسة إلى سبعة في المائة. وقال سلامة إنه كان يعارض الضريبة على الفائدة بنسبة خمسة في المائة عندما تم اقتراحها في البداية].

مشكلة ثقة بين فيلتمان وسلامة

هنا يلعب فيلتمان دور المدير الفعلي للدولة، يسائل حاكم المصرف المركزي: **[وعندما سأل السفير سلامة عن سبب التفاوت بين المؤشرات الاقتصادية الإيجابية ومزاج الشعب اللبناني فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، قال سلامة إن هناك سببين رئيسيين للتشاؤم الاقتصادي الحالي. أولاً، يشعر اللبنانيون بخيبة أمل من طبقة سياسية "فُرضت" عليهم، على شكل ما أسماه سلامة "نظام الريع والزبائن" الذي يمنع الناس من النضال من أجل سياسات جديدة. ثانيًا، ترى الطبقة الوسطى اللبنانية العديد من أبنائها بلا وظائف]**، من هذه الوثيقة المبكرة ضمن الوثائق التي حصلنا عليها، يظهر عدم الثقة من طرف فيلتمان تجاه سلامة ونواياه وطروحاته كذلك. في هذه المرحلة يبدو أن فيلتمان، مع بدء التدخل الأمريكي المباشر في لبنان، كان يؤسس لعلاقة تحكم وسيطرة على سلامة، ولذلك تعامل معه من موقع المدير المشكك.

تغطية النهب عبر خصخصة الخليوي

يعطي السفير فيلتمان لنفسه الحق في طرح الأسئلة، على طريقة المفوض السامي والحاكم الاستعماري، عن تفاصيل الوضع الاقتصادي اللبناني، طبعاً هو يسأل أحد موظفيه المباشرين، الذي سيجيبه بالدقة: **"عندما سأل السفير عن الشكل الذي ستبدو عليه ميزانية عام 2006، أجاب سلامة أن الإنفاق سيرتفع على الأرجح وأن الدين الوطني سيرتفع على الأرجح 1.6-1.7 مليار دولار".**

بتاريخ الاثنين 7 **آب، 2006**، يوم الإثنين الساعة الرابعة عصراً عقد اللقاء بين رياض سلامة والسفير جفري فيلتمان وضابط الشؤون السياسية في السفارة، وكان اللقاء في البنك المركزي، مع اقتراب نهاية عدوان تموز.

ترتيب عمليات نهب المساعدات

العمليات المالية الهدامة كانت تحصل بعلم السفير الأمريكي الذي تقول بلاده أنها تعمل لمكافحة الفساد في لبنان، ينقل كاتب التقرير عن المحضر: **"قال محافظ مصرف لبنان رياض سلامة إن الوضع المالي اللبناني قد تجنب حتى الآن كارثة من خلال بعض الهندسة المالية الإبداعية"**، هذه الهندسات التي تمثل عمليات نهب لكن بتوصيف منمق، والتي ساهمت في الانهيار المالي الحالي.

يبدو أن سلامة يحاول أخذ الغطاء الأمريكي لكل عمليات النهب بالأشكال المختلفة، فبعد تمرير قضية الهندسات المالية يطرح توجيه المساعدات القادمة في مرحلة ما بعد حرب تموز نحو مؤسسات تشبه مجلس الإنماء والإعمار المعروف بأنه أحد الثغرات الكبرى في المؤسسة اللبنانية: **"قال سلامة إن المانحين المحتملين لن يثقوا في أي وكالة حكومية لبنانية للتعامل مع أموال المساعدات وتوزيعها واتخاذ قرارات بشأن المشاريع. بدلاً من ذلك، يخطط سلامة للتوصية لرئيس الوزراء السنيورة بإنشاء صندوق مشترك مستقل ومراقبته من قبل المانحين. يمكن للحكومة اللبنانية والمنظمات اللبنانية مثل مجلس الإنماء والإعمار وصندوق المهجرين تقديم مقترحات مشاريع إلى المانحين الذين يمكنهم بعد ذلك اتخاذ قرار بشأن تخصيص الأموال".**

التآمر على المقاومة وتقديم أوراق اعتماد رئاسية

استفادت السفارة من رياض سلامة في استقراء ثغرات البيئات المعادية للولايات المتحدة وتدخلها الظالم والمفسد، حيث يشير في هذا اللقاء إلى احتمال حصول مشكلات داخل الثنائي الشيعي فيقول: **"يعتقد أنه مع تمرير القرار الأول، ستتبع فترة تقليدية من المساومات الطائفية اللبنانية، حيث يأمل بري على وجه الخصوص في إعادة تأكيد تفوقه الشيعي على حزب الله".**

من ناحية أخرى هو يساهم في التخطيط لمحاصرة المقاومة عبر المدخل الاقتصادي مقترحاً إعطاء اليونيفيل دوراً في الرقابة على تدفق الموارد الرئيسية الضرورية: **"رحب سلامة بالجهود المبذولة لشحن الوقود لمحطات توليد الكهرباء وخطة نقل البنزين بالشاحنات. وقال إنه يمكن حتى أن يجعل رجال الأعمال اللبنانيين يدعمون تمركز قوات اليونيفيل لمراقبة نقاط الدخول إذا كان ذلك سيسمح بإعادة فتحها"**، وفي لحظة أخرى من اللقاء طالب سلامة: **"بإعادة فتح المطار والموانئ، وقال إنه يستطيع دفع مجتمع الأعمال للضغط على الحكومة للسماح لقوات اليونيفيل بمراقبة نقاط الدخول لمنع أي إعادة إمداد محتملة لحزب الله".**

وفي مستوى آخر دخل على خط التحريض المباشر على المقاومة وتقديم الفرص للنفوذ الأمريكي: **"عبّر سلامة عن اشمئزازه من المناورات الضعيفة لـ "الطبقة السياسية" في لبنان من الرئيس لحود ونزولاً. وشجب بشكل خاص "نقص العضلات"، بما في ذلك من جانب رئيس الوزراء السنيورة، مما يسمح لحزب الله بإملاء شروطه على الشعب اللبناني".**

وبدأ كذلك منذ ذلك الوقت المبكر التحريض لعزل الرئيس إميل لحود، في هدف يتقاطع فيه طموحه الرئاسي مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية في عزل رئيس داعم للمقاومة، بالاستفادة من لحظة الفوضى السياسية الناتجة عن الحرب، ولما تضع أوزارها بعد: **"غير قادر على إخفاء طموحاته الرئاسية، شعر سلامة (ماروني) أن تمرير قرار ثان وتنفيذه الناجح من شأنه إضعاف سوريا وبالتالي الرئيس لحود حتى يتم عزله".**

في نقطة أخرى يقدم المشورة العسكرية كذلك للأمريكي، المدير الحقيقي للحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، حيث قال: **"إن أغبى شيء قام به الإسرائيليون هو قصف جسر جونيه في 4 آب بدلاً من حصر ضرباتهم في الجنوب".**

وفي الختام وصل في مشورته إلى محاصرة نتائج الحرب وتداعياتها المستقبلية: **"حث سلامة المجتمع الدولي على التحرك بسرعة للمساعدة في إعادة إعمار الجنوب. وحذر من أنه إذا قامت إيران بأخذ نصيب الأسد في إعادة البناء، فإنها ستجعل الناس يوقعون على الولاء مدى الحياة".**

الموظف المتفاني في سبيل السلطة والمقعد الرئاسي، وجد في تلك اللحظة، وتحت القصف الإسرائيلي، الفرصة المناسبة لتمرير اسمه للرئاسة، على أنقاض ودماء اللبنانيين، ونلاحظ أن النقاط التي طرحها أصبحت جزءاً من سياسات الولايات المتحدة في لبنان بعد الحرب، ما يوضح الدور الذي تلعبه السفارة في تواصلها مع وكلائها وعملائها المحليين، وكيف تمارس الولايات المتحدة عملية إدارة النفوذ المباشر وغير المباشر في البلاد.

وثيقة ويكيليكس: 06BEIRUT3656_a

بتاريخ **18 ت1 2006** عقد لقاء بين رياض سلامة والسفير جفري فيلتمان، بدا فيه واضحاً دوران أساسيان للسفارة الأمريكية، التغطية على حركة المصارف الناهبة، والتدخل الدقيق في المسار الرئاسي عبر متابعة المؤامرات الجارية والتغطية عليها.

حماية المصارف الخاصة

تحت عين السفارة الأمريكية، تجري عمليات حماية المصارف الخاصة وحصص أرباحها، وليس هناك أي تدخل في ذلك، بناءً للشعارات الأمريكية في مكافحة الفساد، بل هناك غطاء تفصيلي لكل ما يجري في هذه الساحة الخلفية: **"قلل سلامة من أهمية أي دور مهم للبنوك التجارية في تخفيف الديون. وقال إنه لا يدعم برنامجًا رسميًا لصندوق النقد الدولي بسبب رد الفعل السياسي الذي قد ينتج عنه"**، وفي النص التفصيلي للحوار الذي جرى بهذا الشأن، ابتدأ جفري فيلتمان السؤال عن دور المصارف، معتبراً نفسه مسؤولاً كجنرال يدير احتلالاً: **"استفسر السفير عن مساهمات المصارف التجارية اللبنانية التي تزيد عن نصف ديون لبنان. وقال سلامة إنه على عكس مؤتمر باريس 2 في نوفمبر 2002، يجب ألا تشارك البنوك. قال "لا يستحق الأمر". ومع توجهه إلى باريس 2، قال إن متوسط أسعار الفائدة على الدين بلغ 14 في المائة. من خلال تقديم 4 مليارات دولار أمريكي بنسبة 0 في المائة، وفرت البنوك التجارية في ذلك الوقت 700-800 مليون دولار أمريكي على الحكومة اللبنانية سنويًا. الآن، مع متوسط أسعار الفائدة 8 في المائة فقط، فإن المدخرات في الحكومة اللبنانية ستبلغ حوالي 300 مليون دولار فقط. "البنوك سوف تصرخ،" والودائع قد تنخفض في الخراب الناتج. وأشار السفير إلى أن البنوك لديها ما يقرب من 65 مليار دولار أمريكي من الودائع وبالتأكيد يمكن توقع أن تلعب دورًا ما. اقترح سلامة الاقتراب من البنوك بعد باريس 3، وليس قبل ذلك، عندما كان من الواضح أنه ستكون هناك بعض الشروط على الحكومة اللبنانية. بعد ذلك، قد تكون البنوك على استعداد للقيام بمساهمات طوعية".** قدم سلامة تقريره التفصيلي شفهياً، كعادته موظف متفاني في سبيل الرضا الأمريكي.

التحريض على ميشال عون

السرية المصرفية والمعلومات المالية كلها متاحة للسفير، حاكم المصرف يتصرف هنا بدوافع الطموح الرئاسي، ويقدم المعلومات الخاصة بالدولة والمواطنين لدولة أجنبية: **"أفاد سلامة أن زميله الطامح إلى الرئاسة ميشال عون لم يحقق أهدافه في جمع الأموال للقناة التابعة للتيار الوطني الحر، مضيفًا أنه كان يراقب عن كثب غسل الأموال من خلال تمويل تلك القناة".** ربما يكشف الزمن لاحقاً عن طبيعة المعلومات التي كانت تتدفق عبر التقارير المالية من المصرف المركزي إلى مقر الحاكم الأمريكي في عوكر، والمحاضر هذه تكشف طبيعة العلاقة ونوعية ومستوى المعلومات، لكنها لا تبين لنا حجم تلك المعلومات، بل مجرد نموذج ومعطىً أولي عنها.

وثيقة ويكيليكس: 07BEIRUT166_a

بتاريخ **31 كانون الثاني 2007** يوم الأربعاء الساعة الرابعة عصراً وأربع وأربعين دقيقة، قام السفير جفري فيلتمان والضابط الاقتصادي في السفارة بزيارة السراي الكبير لإيصال دعوة تهنئة بعد باريس ثلاثة للوزراء المعنيين - وزير المالية جهاد عازور ووزير الاقتصاد والتجارة سامي حداد.

تناول اللقاء العلاقة بين المصرف المركزي والوزراء المختصين والشائعات حول استفادة رياض سلامة مالياً من القروض والهبات، ويظهر تمسك الأمريكي برياض سلامة رغم معرفتهم بعدم كفاءته وشبهات الفساد التي تحوم حوله، وهذا يعود إلى تقديمه المعلومات التفصيلية حول الحركة المالية للسفارة الأمريكية، تلك المعلومات التي لا يقدمها للوزراء المعنيين.

وزراء 14 آذار: سلامة يختلس المال العام

ورد في المحضر ما يلي: **[تم تداول شائعات داخل السراي حول أن سلامة نجح بطريقة ما في الاستفادة مالياً من باريس ثلاثة - كما استفاد على ما يشاع من باريس الثانية. هذه الشائعات مفصلة جدا حيث طلب منا وزير الإعلام سابقًا النظر في الأنشطة في تاريخ محدد: عشرة أيام قبل 25 يناير موعد باريس الثالث]**.

ثم يردف في المحضر بوضوح كيفية اقتناص سلامة للأموال والأرباح: **[يقترض البنك المركزي اللبناني بأسعار السوق ثم يقرض الحكومة اللبنانية بسعر معدلات أعلى]**.

وبشكل أكثر تفصيلاً ينقل المحضر عن الوزراء كيفية اكتساب رياض سلامة للأموال: [بينما لم يكن أي من الوزراء مستعدًا للقول إن سلامة كان يستفيد بشكل غير قانوني من معلوماته التي يحصل عليها بحكم موقعه، فإن ردود "لا تعليق" و "هناك الكثير من الأشخاص الذين يمكنهم إعطائك معلومات" يبدو أنها تشير إلى أن لديهم شكوكهم الخاصة. واتفق الوزيران على أنه "حدث على نطاق واسع" في وقت قريب من باريس 2، و"ربما حدث" الآن. بعبارات بسيطة، للدين الحالي قيمة سوقية من شأنها أن تكون أقل قبل مؤتمر المانحين، وأعلى بعد ذلك. إذا تمكن الأفراد من شراء بعض من هذا الدين قبل ذلك بقليل، فإنهم سيحققون ربحًا بعد ذلك. إذا كان مصرف لبنان المركزي يميل إلى هذا الحد، فيمكنه بيع الديون إلى البنوك المفضلة أو المواطنين العاديين]. الصراعات داخل المعسكر الأمريكي على أشدها، وهناك تنافس في نهب المال العام تحت العين الأمريكية، والنتيجة النهائية هي التمسك برياض سلامة ودعمه علناً وسراً.

وهناك تأريخ لمسار استقلال البنك المركزي وتحكمه بالأموال [علاوة على ذلك، بموجب القانون، يجب أن تحصل الحكومة اللبنانية على 80 في المائة من أرباح مصرف لبنان المركزي، لكن لم يتم تحويل الأموال خلال السنوات الثلاث الماضية]، أين ذهبت هذه الأموال؟ ما حصة سلامة والمصارف فيها؟

ويعلق كاتب التقرير قائلاً [ننتظر المزيد من التفاصيل من المنافسين المحتملين لسلامة على الرئاسة، لأن لديهم مصلحة في الكشف عن أي مخالفات أملاً في القضاء على أحد المرشحين الأوائل]، داخل عملية التوظيف الأمريكية هناك ابتزاز جاري تجاه الشخصيات والقوى والأطراف المختلفة، وعند الحاجة يمتلكون الأوراق للضغط أو التخلي عن أي شخصية يصبح وجودها محرجاً لسياساتهم.

جفري فيلتمان: سلامة ليس عبقرياً

الإستراتيجية المدمجة 2021: شلل الحكومة الذي طال أمده، والانحلال السياسي والخلل الوظيفي.

يردف التقرير توصيفاً واضحاً حول عدم كفاءة رياض سلامة [قد يعارض سلامة برنامج صندوق النقد الدولي لأنه لا يريد أن تُعرف الحقيقة بأنه لم يكن عبقريًا على الإطلاق. بالطبع، قد يكون مترددًا أيضًا في الترحيب بإشراف صندوق النقد الدولي، ويطلب بيانات مدققة وربما يأمر ببيع طيران الشرق الأوسط وكازينو لبنان. بعبارة أخرى، من الممكن أن يكون لديه ما يخفيه].

معلومات يقدمها للسفراء ولا يقدمها للمسؤولين اللبنانيين

الإستراتيجية المدمجة 2021: تقاطع الحكم غير الكفؤ مع مؤسسات الدولة الضعيفة جوهريًا.

الإستراتيجية المدمجة 2021: تحسين قدرة القطاع العام، ولا سيما الكيانات المحلية، لتقديم خدمات شفافة وفعالة وتحسين بيئة الأعمال في جميع أنحاء لبنان.

يتضح من تصريحات الوزراء إخفاء سلامة للمعلومات عنهم بشكل منهجي، بينما نرى في المحاضر اللاحقة أن سلامة يفصح عن تفاصيل تقديراته ومخزونه المالي ومخزون الذهب ومشاريعه ومقترحاته وتصوراته المستقبلية: **[وفي إشارة إلى أن المصرف المركزي لم يرسل بيانات مالية مدققة إلى وزير المالية، كما هو مطلوب، أشار حداد إلى أن هناك العديد من المجالات الأخرى المثيرة للقلق التي قد لا يرغب سلامة في الخضوع للتدقيق فيها، مثل الفوائد المدفوعة للبنك المركزي، شهادات الإيداع بالدولار الأمريكي ذات العائد المرتفع المباعة للقطاع المصرفي وغيرها من "الحيل المالية"]**، نلاحظ تكتم فريق 14 آذار عن الحديث عن رياض سلامة واتهامه بممارسة سياسات سلبية تجاه الدولة، فلماذا لا نسمعهم يحملونه المسؤولية؟ بل يدافعون عنه دائماً ويعتبرونه خطاً أحمر؟ هل هو خط أحمر أمريكي؟ هل هناك سمسرات غير منظورة من قبل الكبار؟ ويمنع على الوزراء التحدث فيها؟

استمرار الدعم الغربي لرياض سلامة

الإستراتيجية المدمجة 2021: المؤسسة السياسية الراسخة لم تفعل شيئًا ثمينًا لطمأنة السكان المحاصرين والمتشككين بأنهم مستعدون وقادرون على تفكيك أبراجهم من الفساد لصالح تقديم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الضرورية لبقاء الدولة.

نرى التأكيد المتجدد على أهمية وضرورة بقاء سلامة في موقعه من قبل جفري فيلتمان رغم كل المعلومات والتحليلات والتوضيحات التي وردت في المحضر: **[يعود الفضل إلى سلامة على نطاق واسع في توجيهه الناجح للوضع المالي غير المستقر في لبنان خلال فترات بالغة الخطورة. بالتأكيد، مع استقالة حكومة كرامي بعد اغتيال الحريري والإغلاق المتزامن لمجلس النواب، بدا سلامة هو المسؤول الوحيد الذي يعمل على استقرار لبنان خلال فترة ربيع 2005 الحرجة]**، عملياً هو يمثل مؤسسة عابرة للحكومات ويستطيعون من خلالها التدخل حتى لو تغيرت كل الدولة، كما يتضح هنا حيث تظهر أهميته خلال وجود حكومة غير تابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

ويشير التقرير إلى الدعم الفرنسي الواضح لسلامة إلى جانب الدعم الأمريكي [خلال أحداث باريس 3 الرسمية، كان سلامة يُعطى بشكل روتيني الأسبقية على أي من الوزراء اللبنانيين، وأشار شيراك بوضوح إلى أي مدى "يدين" لبنان لسلامة].

وثيقة ويكيليكس: 07BEIRUT192_a

عقد اللقاء الذي جمع السفير جفري فيلتمان والضابط الاقتصادي في السفارة الأمريكية بتاريخ

5 شباط 2007 الساعة الرابعة وتسع دقائق من يوم الإثنين.

يقدم رياض سلامة نفسه في هذا اللقاء مع السفير فيلتمان على أنه منقذ لبنان والرجل الذي ينبغي التعويل عليه، ويأخذ الغطاء من السفير للتقرير بشأن المسارات الاقتصادية اللبنانية، وتفصح السفارة عن دورها في تحديد جداول أعمال مجلس الوزراء، ويظهر كلام سلامة حجم إطلاعه للسفارة على المعلومات المالية الخاصة بالدولة اللبنانية والمصرف المركزي، كما تفصح السفارة هنا عن مخاوفها من الدعوة للاهتمام بالإنتاج المحلي وتخفيف الضرائب.

سلامة يقدم نفسه لاعباً رئيسياً في الاقتصاد

تضمن محضر اللقاء فقرة خاصة بعنوان [عنوان: قلق لناحية تعزيز سمعته]، وابتدأ التقرير بعبارة: [سارع رياض سلامة إلى التأكيد على دوره الأساسي في التخطيط لباريس ثلاثة]، يعبر رياض سلامة هنا عن رغبته في تثبيت موقعه ودوره في نظر الأمريكيين، كلاعب رئيسي في الاقتصاد اللبناني، وكذلك في العلاقات الاقتصادية الدولية للبنان، وحاول كذلك لعب دور إيجابي من خلال الشكوى حيث [وأعرب عن استيائه من حجم المنح الأقل من المتوقع التي تم تلقيها في مؤتمر المانحين. وكان متشككًا في إمكانية تنفيذ القروض والاستثمارات التي تم التعهد بها بدلاً من المنح]، وأوضح دوره الفعال بحسب وجهة نظره في إدارة البنك المركزي على صعيد حل مشكلة الديون [يتخذ مصرف لبنان إجراءات سريعة لسداد الديون من خلال إعادة تقييم حيازاته من الذهب والمنح والمساهمات المصرفية الخاصة المتوقعة].

[في تذكيرنا مجددًا بقيمته، أخبرنا سلامة أنه منذ أن تولى منصبه، دفع مصرف لبنان 4.3 مليار دولار أمريكي إلى الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان، وقد زادت الأموال من 60 مليون دولار أمريكي إلى ملياري دولار أمريكي؛ قال سلامة إنه أنتج فعليًا 6 مليارات دولار في 14 عامًا].

سلامة يقرر التوجهات الاقتصادية للبنان دون إجماع سياسي

في تلك المرحلة يبدو أن الثقة والعلاقة بين السفير الأمريكي جفري فيلتمان لم تكن قد نضجت، ويبدو ذلك من تعبيرات الموظف في السفارة الذي دون المحضر حيث قال [وزعم أنه عمل سرا على نقل المؤتمر إلى باريس. وقال سلامة "انظروا ماذا فعلوا في بيروت! المعارضة ما كانت لتسمح للمشاركين بالوصول" لو عقد المؤتمر في بيروت]، هنا طبعاً يحاول رياض تقديم نفسه منقذا، كما يتكرر في نفس المحضر، ويقدم نفسه متخذاً للقرار في مسألة حساسة تحتاج لإجماع داخلي لأنه ارتأى أن هذه هي المصلحة اللبنانية [كان من المهم عقد مؤتمر باريس 3 تحت قيادة الرئيس شيراك القوية بدلاً من الانتظار حتى توصل السياسيون اللبنانيون إلى اتفاق]، وفي نفس سياق مبادراته ونصائحه يشير للأميركيين إلى ما يظن أنه يسبب ضرراً للفريق الأمريكي في لبنان آنذاك [برنامج صندوق النقد الدولي المخطط له يبدو أنه من المرجح أن يلحق الضرر بالأغلبية الحاكمة سياسياً بدلاً من دعم برنامج الإصلاح]، ورغم ظهور بعض التشكيك في النص الأمريكي للمحضر، فإن ما يبديه رياض من مبادرات دون تعليق أو اعتراض السفير، إنما يمر تحت المظلة الأمريكية.

التدخل في جدول أعمال مجلس الوزراء وفق توجيهات سلامة

[يتطلب قبول لبنان للمنحة والمساعدات العينية موافقة مجلس الوزراء، ويتطلب قبول أي مشاريع تتطلب تمويلاً بالديون موافقة برلمانية. ليس من المقرر حاليا أن يجتمع البرلمان حتى أواخر مارس، مما يزيد من تأخير تنفيذ مساعدات المشروع. (ملاحظة: كافحت السفارة للحصول على موافقات من مجلس الوزراء لمشاريع مساعدات مختلفة، حيث يوجد تراكم من القضايا التي تنتظر مراجعة مجلس الوزراء والموافقة عليه)]. تعليق موظف السفارة، يبين أولاً أن نصائح رياض تتحول إلى سلوكيات للسفارة، ويظهر ذلك حجم التنسيق والتطابق في بعض الأفكار والمسارات بشكل عملي ومباشر، ويظهر ثانياً مدى تدخل السفارة الأمريكية في جدول أعمال مجلس الوزراء اللبناني، ويظهر ثالثاً فرض الولايات المتحدة لنمط الهبات والمساعدات التي قدمتها باريس ثلاثة.

أمريكا تعرف بالحركات المالية أكثر من المسؤولين اللبنانيين (الموظف المتفاني)

هذه المعلومات التي يقدمها سلامة ربما لم يقدمها للمسؤولين في الدولة اللبنانية آنذاك، وهو يقوم بعمليات تحويل مالية ويطلع عليها بالتفصيل دولة أجنبية.

[يخطط مصرف لبنان لسداد سندات اليوروبوند المستحقة بما في ذلك تلك المودعة في حساباته، بدءًا من شريحة بقيمة مليار دولار تستحق في 26 فبراير].

[لم يحدّث مصرف لبنان القيمة المسجلة لممتلكاته من الذهب والعملات الأجنبية منذ فترة وجيزة بعد مؤتمر باريس الثاني. (أوضح المحافظ سلامة أنه لم يدفع حتى الآن من أجل تجنب التأثير التضخمي على الاقتصاد، ولكن هذه أيضًا طريقة للحفاظ على سيطرة سلامة على هذه الأصول المهمة في مصرف لبنان)].

[يخطط سلامة لاستخدام حصة الحكومة اللبنانية من تلك الأرباح، التي تبلغ قيمتها 1.5 مليار دولار أمريكي، لسداد حيازات مصرف لبنان من سندات دولية].

[وافق مصرف لبنان على "التضحية" بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي سنويًا من أرباح الفوائد التي سيتنازل عنها عندما يتم سداد سندات اليوروبوند، ولكن قد يبدأ الآن في تحميل وزارة المالية تكاليف أخرى متكبدة].

[(تعليق: حقق قطاع البنوك التجارية في لبنان أرباحًا بقيمة 450 دولارًا أمريكيًا في عام 2005، وقال سلامة إنه يعتقد أن بإمكانهم استيعاب 100 مليون دولار من الأرباح السنوية المخفضة)].

[يقوم مصرف لبنان ببيع ممتلكاته العقارية تدريجياً، وقد قام بالفعل بتصفية بنك BLC وأكبر شركة عقارية لديه، كورال بيتش].

رياض سلامة ينتقد فؤاد السنيورة

[وقارن سلامة مرة أخرى بين جهوده السريعة والجريئة مع جهود الإصلاح الأكثر صعوبة وأبطأ في الحكومة اللبنانية].

[كما انتقد فريق الحكومة اللبنانية الاقتصادي، قائلاً إن الأشخاص المسؤولين ليسوا قادرين على تنفيذ الخطة التي توصلوا إليها؛ لقد وعدوا بالكثير ويقدمون القليل جدًا].

تخوف السفارة من قيام الاقتصاد المنتج

الإستراتيجية المدمجة 2021: انهار النموذج الاقتصادي الذي يعتمده لبنان على مدى عقود من الاعتماد على القطاعين المالي والمصرفي في عام 2020، مع عدم وجود قطاع اقتصادي منتج يمكن الاعتماد عليه.

الإستراتيجية المدمجة 2021: بلد يستورد ما يقرب من 100 في المائة من وقوده، و90 في المائة من جميع السلع الاستهلاكية، و80 في المائة من طعامه.

الإستراتيجية المدمجة 2021: تحسين قدرة القطاع العام، ولا سيما الكيانات المحلية، لتقديم خدمات شفافة وفعالة وتحسين بيئة الأعمال في جميع أنحاء لبنان.

[(ملاحظة: كانت انتقادات سلامة بمثابة صدى مخيف لما نسمعه من الاقتصاديين في 8 آذار / مارس، الذين يميلون شخصيًا إلى انتقاد الفريق الاقتصادي الحالي للحكومة اللبنانية، ويلومون وزارة المالية ورئيس الوزراء لعدم وجود "رؤية اقتصادية"، ويطلبون مزيدًا من الاهتمام بالإنتاج، وانتقاد الزيادات الضريبية المخطط لها)]. يفصح الموظف هنا، ويبدو أنه الضابط الاقتصادي، عن المخاوف الأمريكي والمحاذير في المجال الاقتصادي، ما يخيف أمريكا تحديداً هو الاهتمام بالإنتاج ووقف الزيادات الضريبية، وإن كان رياض سلامة في هذا المحضر يتناقض مع نفسه، ومع المحاضر الأخرى، التي يفصح فيها عن أفكاره الليبرالية الخاصة بالخصخصة والاعتماد على السياحة والبنوك بشكل أساسي في التنمية الاقتصادية، فيبدو أنه كانت تلك شطحة في سياق استهداف السنيورة، أو التلميح للأمريكيين بأنه قد يغير رأيه وتوجهاته الاقتصادية في حال استمرار السنيورة في مخاصمته.

وثيقة ويكيليكس: 07BEIRUT387_a

بتاريخ **14 آذار 2007** يوم الأربعاء الساعة الخامسة عصراً عقد لقاء بين رياض سلامة والسفير جفري فيلتمان والضابط الاقتصادي في السفارة. تمحور النقاش حول موقف سلامة من دور صندوق النقد الدولي، مقدماً احتجاجات متنوعة في هذا السبيل، فقد كان رياض سلامة ولا يزال يؤخر الاستفادة من البنك الدولي ويعتبره مضراً بـ 14 آذار، لأنه يعتبر أن مشاريع البنك الدولي تفضحه وتضعف سيطرته على مالية

الدولة. فصندوق النقد يريد فرض سلطة شاملة على مختلف المؤسسات ولا يريد العمل من خلال المصرف المركزي حصراً، وبالتالي فإن إجراءات صندوق النقد سوف تقصيه.

الصراع مع صندوق النقد الدولي

أراد رياض سلامة حصر التعامل من قبل صندوق النقد الدولي مع المصرف المركزي، لكن صندوق النقد الدولي يريد مشروعية قائمة على تعاون كل مؤسسات الدولة ليحكم قبضته على كل الحركة المالية.

[إن العديد من شروط صندوق النقد الدولي ستجعل من الصعب على مصرف لبنان إدارة الاقتصاد اللبناني، كما يخشى سلامة، بما في ذلك القيود المفروضة على إقراض مصرف لبنان للحكومة واستخدام احتياطيات النقد الأجنبي].

بغض النظر عن موقف الشعوب والمتضررين من سياسات النقد الدولي من الطبقات الفقيرة، فإن بعض الدول استطاعت أن تحصل على قروض الصندوق بشروطها، وإن كانت حالات نادرة، ولكن ما يحصل هنا هو صراع داخل الليبرالية المالية، بين وكيل أمريكي محلي (رياض سلامة) ومؤسسة أمريكية دولية (صندوق النقد)، وعندما نراجع التصريحات والدعم الشامل الذي تقدمه الولايات المتحدة لسلامة، ندرك أن مواقفه التي صرح بها خلال اللقاءات، كانت تحظى بالدعم ولم يتم اختراق هذه القاعدة، وهذا ما يبينه كذلك سير الوقائع، وعدم تلقي لبنان لتلك القروض.

[تعكس العديد من اعتراضات سلامة، كما قُدمت إلى السفير وفي رسالة إلى صندوق النقد الدولي، رغبته في أن يعزز البرنامج دور مصرف لبنان القوي في إدارة الاقتصاد اللبناني. يعتقد الحاكم أنه من الناحية القانونية هو وحده القادر على إلزام لبنان بالبرنامج. إنه يريد اعتراف صندوق النقد الدولي بهذه السلطة، وقد سعى للحصول على تأكيدات منفصلة بأن مصرف لبنان سيتمكن من الوصول إلى أي تقرير أو تعليق إلى مجلس إدارة صندوق النقد الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يسعى سلامة للحصول على تأكيدات بأن صندوق النقد الدولي لن يشارك علانية البيانات الأسبوعية التي يطلبها (مجلس الطوارئ بعد الحرب EPCA)].

عقد اللقاء بتاريخ 7 **آب 2007**، يوم الخميس الساعة السادسة مساءً وأربع وخمسين دقيقة، بحضور السفير جفري فيلتمان والضابط الاقتصادي في السفارة، وفيه تحدث عن مشكلات تمويل الحكومة عبر الاستدانة من المصرف المركزي، وأشار إلى دور الأمريكيين في وصول الهبات الخليجية والأوروبية، ومعرفتهم عبر سلامة بالفساد الموجودة لدى الأكثرية التابعة للأمريكي في لبنان.

[اعترف سلامة بأنه لا يستمتع بالعمل مع صندوق النقد الدولي، ولكن لا يرى أي بديل لكبح جماح إنفاق الحكومة ومطالبها للبنك المركزي لـ "دعم" الحكومة اللبنانية بالحصول على الدولار. وأعرب سلامة عن قلقه من قدرة المعارضة على ذلك استخدام التقييم الأخير حول أن قيمة العملة اللبنانية مبالغ فيها لخلق اضطراب في سوق الصرف الأجنبي]. يستند هنا رياض سلامة إلى التهديد بسلوك المعارضة لتأخير التقييمات السلبية حول الليرة اللبنانية، في تسييس واضح للعملية الاقتصادية، ويظهر كذلك تحيز المؤسسات الدولية سياسياً.

قضية شبكة الاتصالات وفساد 14 آذار

القضية التي ستثار حولها الكثير من الإشكالات وستؤدي للصدام الداخلي بعد عام من هذا اللقاء، قضية شبكة الاتصالات الخاصة بالمقاومة، نرى أن سلامة يعترف ويقر بأن جماعة أمريكا في لبنان فاسدون ولديهم تعديات على النظام ويقومون بتسريب الأموال عبر شبكات غير مشروعة **[اتهم رياض سلامة زعماء 14 آذار يعطون الأفضلية أنصارهم بالسماح بـالعديد من الاتصالات غير القانونية في المناطق الموالية للحكومة كما في معقل حزب الله في الضواحي الجنوبية]**، لكن هذا الأمر لن يدفع الأمريكي إلى الضغط على حلفائه لوقف فسادهم، ولن يثنيه عن الاستمرار في تمويل هذا الفساد، يدون الموظف في السفارة ملاحظة: **[عقب الاجتماع، تبادل الضابط الاقتصادي المعلومات مع موظفي المصرف المركزي لتسهيل أول دفعة بقيمة 50 مليون دولار من تحويل نقدي من الحكومة الأمريكية، بسبب استبدال مدفوعات الحكومة اللبنانية المستحقة لها البنك الدولي في أواخر أغسطس]**، هنا لم نسمع من الأمريكي وجود شروط لتقديم الهبات ولا مساءلة حول الفساد بل تقديمات مباشرة بحسب المصالح السياسية الأمريكية.

الإستراتيجية المدمجة 2021: إننا نحتفظ بمصلحة وطنية حيوية في رؤية لبنان يحقق المقياس الكامل لوعده، ونلعب بالمثل دورًا لا غنى عنه كقوة للخير هنا. إحدى قصص نجاحنا في هذا الصدد هي استثمار الولايات المتحدة أكثر من ملياري دولار منذ عام 2006 في القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي، مما أدى إلى فوائد كبيرة لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وفي عام 2008، سيقومون باتهام حزب الله وشبكة اتصالاته بأنها تكلف الدولة الأموال وتسبب خسائر للاقتصاد اللبناني، كما أن سلامة أشار للسفير للقيام بدوره [**حث سلامة السفير على دعم الحكومة اللبنانية والاستقرار في لبنان من خلال إقناع المانحين بمتابعة تعهداتهم: لم تقدم الكويت بعد 300 مليون دولار تعهدت بها في صيف 2006؛ الإمارات العربية المتحدة لم تسلم 300 مليون دولار تعهدت بها في باريس 3؛ لم تسلم فرنسا مبلغ 500 مليون دولار؛ لم يحوّل البنك الدولي بعد 175 مليون دولارًا؛ ولم تقم الولايات المتحدة بتحويل مبلغ 250 مليون دولار**].

سلامة وأولوية عمليات الخصخصة للخليوي

يتحدث سلامة بالتفصيل عن علاقته بالحكومة والوزارات المختلفة والقضايا التفصيلية لقضية خصخصة الخليوي، ما يؤكد لمرة أخرى أن هذا الملف كان مطلوباً من الأمريكيين في سياق عمليات الخصخصة، ويوضح مدى تدخلهم في إجراء العملية [**سلامة يصر على الأخذ بعين الاعتبار رأي وزارة العدل حول أن المجلس الأعلى للخصخصة لا يحتاج إلى تمرير قانون جديد لبيع أصول شركات الهاتف المحمول المملوكة للدولة**]، يصر هنا ويدين هناك، ما يؤشر على وجود جدال تفصيلي في هذا الشأن مع السفير والضابط الاقتصادي [**أدان سلامة قرار هيئة تنظيم الاتصالات طرح مزاد رخص الهاتف المحمول، وجادل بأن الحكومة يجب أن تبيع بدلاً من ذلك الشركات المملوكة للدولة من خلال طرح عام**]، ثم يضع السفير والضابط الاقتصادي في تفاصيل المشكلات الاقتصادية داخل الدولة وكيفية تعامله معها، كأي موظف يقدم تقريره لمديره [**مع مليار دولار أكثر في خدمة الديون و470 مليون دولار في فواتير استيراد الوقود المستحقة على نهاية العام، سيحتاج مصرف لبنان المركزي إلى تصفية سندات اليوروبوندز، تجاوز سقف الديون، أو شراء الدولارات إذا لم تؤمن الحكومة اللبنانية دعم ميزانية باريس 3 الموعودة أو إصدار جديد سندات اليورو**]، ويضع كل الملفات على الطاولة، شكاوى واعتراضات وآراء [**في شباط وخلال أقل من أسبوع لاحظ أن الحكومة اللبنانية طالبت المصرف المركزي بالاكتتاب بمليار دولار في سندات اليورو، والعديد من المرات هذا العام هددت بقطع الكهرباء على الصعيد الوطني إذا لم يقم المصرف المركزي بشرائها على الفور دولار لدفع واردات الوقود**].

النهب وتهريب المليارات تحت العين الأمريكية

يتضح من هذه الوثيقة مدى التصاق الأمريكيين بالنظام المصرفي ومدى تبعية سلامة لهم، فأمام الموظف الكبير يظهر سلامة "باش كاتب" لدى الاستخبارات الأمريكية، وهنا لا بد من طرح السؤال، لماذا أعطى الأمريكي الموافقة لإخراج عشرين مليار دولار من الحسابات اللبنانية إلى الخارج؟ وكيف سمح طوال العقود الماضية بتهريب أموال الهبات والقروض وغيرها من الأموال إلى حسابات السياسيين الناهبين؟ ولماذا استمر في دفع المساعدات وتشجيع حلفائه الخليجيين والأوروبيين على توفير هذه الهبات والقروض، وكذلك المؤسسات الدولية؟ وهو ما سنشاهده في محاضر لقاءات سلامة، حيث كانت كل الإجراءات لتحصيل الأموال الدولية تحظى بغطاء أمريكي وتحت النظر الأمريكي. أمريكا هي التي مولت الفساد عبر الاستمرار في توفير الأموال للبنان، دون أن يستفيد الشعب منها إلا النزر اليسير، فيما غطت الفاسدين ودعمتهم.

وثيقة ويكيليكس: 07BEIRUT1713_a

عقد اللقاء بتاريخ **1 تشرين الثاني 2007**، يوم الخميس الساعة الواحدة ظهراً وعشرين دقيقة، وحضره السفير جفري فيلتمان إلى جانب الضابط السياسي في السفارة، يلقي الضوء هذا المحضر على نقطتين أساسيتين، مخاوف سلامة تجاه أمنه الشخصي، والدور الأمريكي في تحريك الودائع الخليجية.

قلق من الاغتيال – البارانويا وتعظيم الذات

[اعترف سلامة بأنه يحمل معه علبة من أقراص الكمبيوتر إلى المنزل كل ليلة، مما يسمح له بتشغيل المصرف من أي مكان. هو لا يخاف على المال. توقيعه هو المطلوب. أشار إلى وجود مشكلة في أمنه الشخصي، وإذا قتل فإن النائب الأول لرئيس المصرف المركزي - شيعي مرتبط بنبيه بري وحزب الله - سيصبح تلقائيًا الحاكم]. يحاول سلامة هنا تمرير رسالة للأمريكيين بأنهم قد يخسروه، وبأن البديل خطير ومعادي لهم، ولذلك عليهم الاهتمام لأمره. ويعلق الموظف الذي دون المحضر حول هذه النقطة بعبارة واضحة **[تعليقه على ما قد يحدث إذا ما قُتل – ووصول شيعي إلى منصب حاكم المصرف - كان مقلقا]**.

الإدارة الأمريكية للإيداعات الخليجية

[إذا كانت هناك أزمة مستدامة حول الرئاسة وحول تشكيل مجلس الوزراء والبرامج الحكومية، يقدر سلامة أن مصرف لبنان المركزي سيحتاج إلى 4 مليارات دولار في الودائع خلال عام 2008 للحفاظ على الاستقرار المالي. وأشار إلى أنه مع أسعار النفط الحالية، ما يطلبه ليس مبلغًا كبيرًا على الدول العربية الغنية بالنفط]. ليس واضحاً هنا هل سلامة يطلب من الخليجيين أم يطلب من الأمريكيين أن يفرضوا على الخليجيين؟ وبالتقاطع مع المحاضر الأخرى، يظهر جلياً أن حركة الإيداعات الخليجية تتم بإشراف وتوجيه وسيطرة أمريكية، ما يعكس أن وقف تلك الإيداعات منذ عدة سنوات، كان بقرار أمريكي.

مرحلة السفيرة ميشيل سيسون

وثيقة ويكيليكس: 08BEIRUT1619_a

يلفتنا في بداية هذه الوثيقة أنها مرسلة إلى جامعة الدول العربية مضافاً إلى المؤسسات الأمريكية الرسمية، مجلس الأمن القومي، قيادة المنطقة المركزية، وزارة الخارجية وغيرها، وهذا حال عدد من الوثائق، حيث تتم مشاركة المعلومات التي يقدمها سلامة مع الدول العربية التابعة للولايات المتحدة.

عقد الاجتماع بتاريخ **12 تشرين الثاني 2008**، يوم الأربعاء الساعة الرابعة واثنين وخمسين دقيقة، وهو لقاء بشكل أساسي مع نائب مساعد وزير الخزانة للاستخبارات والتحليل هوارد مندلسون، بحضور كل من السفيرة ميشال سيسون، ملحق وزارة الخزانة أليكس سيفرينس، المحلل في وزارة الخزانة كريس دوسيت.

رياض سلامة الموظف المطيع أمام الاستخبارات

اللازمة الطبيعية في التأكيد على التبعية والانقياد للأمريكي: [شدد محافظ البنك المركزي رياض سلامة على جهود البنك للامتثال لجميع القواعد واللوائح المصرفية الدولية]، ويؤكد على الجاهزية

لتتبع الحسابات البنكية تبعاً للطلب الأمريكي [يحتفظ البنك المركزي بسجلات لجميع الودائع التي تزيد عن عشرة آلاف دولار لتمكين التتبع في المستقبل].

وبدأ العمل على تطوير التنسيق مع الاستخبارات الأمريكية بخصوص ملاحقة الأموال والحسابات [اتفق سلامة ومندلسون على أن تبادل المعلومات بشكل أسرع سيسمح للبنوك باتخاذ إجراءات ضد المصادر المبلغ عنها للتمويل غير المشروع]، وأكد على المزيد من الانقياد المستقبلي [يتعاون البنك المركزي قدر الإمكان مع التوجيهات الدولية والأمريكية، وقال إن البنك المركزي "يهدف إلى تعاون كامل" ولديه "الإرادة ليكون جادا للغاية"].

19 أيار 2021 – قضية القرض الحسن -- قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في مقابلة مع قناة العربية، إنه لم يكن يعلم بالمعلومات الواردة في تقرير وزارة الخزانة الأميركية عن اختراق القطاع المصرفي من قبل جمعية القرض الحسن التابعة لميليشيا حزب الله. وأشار سلامة إلى أن الجمعية غير مرخصة من البنك المركزي كمؤسسة مالية. وجاء في تصريحات سلامة: نتحقق من المعلومات عن اختراق "القرض الحسن" للقطاع المصرفي اللبناني.

الإطباق الأمني المباشر على المصارف اللبنانية

بالطبع كرم الأخلاق الأمريكي دفعت المسؤول الاستخباراتي إلى "الموافقة" على تقديم المعلومات بشكل افراد معينين، بمعنى آخر ستزود الاستخبارات المصرف المركزي، وكذلك المصارف الأخرى بشكل مباشر ومنفصل، بمعلومات عمن تريد من تلك المصارف ملاحقة أموالهم، هنا لا مانع من اسقاط السرية المصرفية، فللأمريكي الحق في كل شيء وفي استباحة كل الخصوصيات: [فيما يتعلق بسبل تحسين التنسيق بين الولايات المتحدة ولبنان بشأن منع تمويل الإرهاب، وافق مندلسون على المشاركة مباشرة مع البنك المركزي والمصارف الأخرى في لبنان عندما يكون لدى وزارة الخزانة معلومات عن أفراد معينين. وقال سلامة إن البنوك يمكنها إغلاق الحسابات على الفور].

يكرر سلامة المقولة الثابتة في أغلب المحاضر، الإصلاحات منحصرة لديه في أمرين، خصخصة الخليوي وخصخصة شركة طيران الشرق الأوسط، وهي الإصلاحات التي يتوقعها الأمريكي منه، لكنه لم يستطع تحقيقها، ولذلك يزودهم بإخبار وتبرير في كل لقاء حول مجريات الأمور في تنفيذ طلباتهم [قال سلامة إن تحقيق الإصلاح مهم للحفاظ على الثقة والمصداقية في أنظمة لبنان، مشيرًا إلى خصخصة أنظمة الاتصالات وإصلاح شركة كهرباء لبنان. اعترف سلامة بأن الأحداث لم تسر بالشكل المناسب -

كان من المقرر طرح 25 في المائة من طيران الشرق الأوسط للبيع، لكن حقائق السوق الحالية أخرت عملية البيع].

الهيئات الدولة والمحلية التي يشارك فيها سلامة

1- اغمونت والمينافاتف

- تقديراً لجهوده في المنتديات الدولية، انتخب أمين عام الهيئة للمرة الثانية على التوالي مثلاً إقليمياً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة إغمونت وكذلك نائباً لرئيس مجموعة إغمونت (مجموعة دولية متخصصة في الاستخبارات الاقتصادية)، هذا بالإضافة لتوليه منصب نائب رئيس مجموعة المينافاتف (تأسست من قبل الدول السبع للإشراف المالي ومكافحة تبيض الأموال.
- حالياً لم يعد يشغل موقعاً في المينافاتف، ولا في إغمونت.

2- هيئة التحقيق الخاصة

- يرأس رياض سلامة هيئة التحقيق الخاصة وهي هيئة متخصصة تشارك فيها لجنة الرقابة على المصارف، وهي بمثابة فرع لمؤسسات دولية إغمونت وفاتف.
- في مصرف لبنان، وحدة إخبار مالي يرأسها رياض سلامة، وتدعى «هيئة التحقيق الخاصة». ارتبط اسم الهيئة بتجميد حسابات المودعين الذين تتهمهم الإدارة الأميركية بتمويل الإرهاب.
- قامت هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان بتجميد حسابات لمودعين، بناءً على أوامر أميركية، تحت مسمى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- عندما يتعلق الأمر بأموال المودعين وتحويل الأموال إلى الخارج وتسريع الانهيار، يرفض رئيس الهيئة، أي حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، المسّ بمصالحه ومصالح السياسيين والمصارف.
- القانون الرقم 44 الصادر بتاريخ 2015/11/24 منح هذه الهيئة صلاحيات واسعة للتحقيق "الرشوة وصرف النفوذ والاختلاس واستثمار الوظيفة وإساءة استعمال السلطة والإثراء غير المشروع والسرقة وإساءة الائتمان والاختلاس والاحتيال، بما فيها جرائم الإفلاس الاحتيالي".

- عندما وجّه النائب العام لدى محكمة التمييز القاضي غسان عويدات كتاباً الى هيئة التحقيق يطلب فيه تزويده بأسماء الأشخاص الذين أجروا تحويلات من حساباتهم في المصارف اللبنانية إلى الخارج، ما بين 17 تشرين الأول 2019 و31 كانون الأول 2019 (حُكي يومها عن 7 مليارات دولار). امتنعت الهيئة عن التجاوب مع الطلب.
- تتلقى الهيئة معلومات مرتبطة بتمويل الإرهاب من وحدات الإخبار المالي الأجنبية.
- من أولويات الهيئة سلامة القطاعين المصرفي والمالي وصونهما، من خلال الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتعاون مع المجتمع الدولي في هذا المجال. فلتفعيل إجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لدى المصارف والمؤسسات المعنية، يتم باستمرار إجراء المراجعات اللازمة لتعديل الموجبات المفروضة عليها عند الضرورة.
- أصدرت هيئة التحقيق الخاصة الإعلام رقم 23 لتعديل نماذج الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.
- شملت أعمال التدقيق الميداني الذي أجرته "وحدة التحقق من الإجراءات" في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة، 28 مصرفاً وعدد من المؤسسات الأخرى الملزمة بالإبلاغ.

3- اللجنة الوطنية لتنسيق قمع تمويل الإرهاب

- 2007/09/12 -- مصرف لبنان يرفع الموضوع إلى دولة رئيس مجلس الوزراء ويقترح الموافقة على إنشاء لجنة تنسيق وطنية لقمع تمويل الإرهاب تضم ممثلا عن كل من: وزارة الداخلية والبلديات (رئيسا)، وزارة العدل، وزارة المالية، وزارة الخارجية، النيابة العامة التمييزية، هيئة التحقيق الخاصة، مصرف لبنان

وثيقة ويكيليكس: 08BEIRUT268_a

بتاريخ **19 شباط 2008** عقد لقاء بين السفيرة ميشيل سيسون والضابط الاقتصادي مع رياض سلامة.

الاستدانة المستمرة رؤية سلامة العبقرية

[بالنسبة للحكومة، هناك فجوة قدرها 3 مليارات دولار بين الأموال المتاحة والمطلوبة. مدفوعات الفائدة وحدها 1.3 مليار دولار. وقال سلامة إنه لهذا السبب اقترح على رئيس الوزراء أن يطلب لبنان ودائع خارجية].

وثيقة ويكيليكس: 09BEIRUT920_a

عقد اللقاء بتاريخ **17 آب 2009**، اليوم الإثنين الساعة الواحدة وثلاثة وخمسين دقيقة، ظهراً، جمع رياض سلامة مع السفيرة ميشيل سيسون والضابط السياسي والاقتصادي في السفارة.

ماذا يفعل رياض سلامة في السفارة الأمريكية في بيروت؟ إنه يقدم تقريراً عن الوضع الاقتصادي والمالي والسياسي في لبنان، ويقدم مقترحات للسفيرة وفريق عملها. يلاحظ حضور المساعدين السياسي والاقتصادي للسفيرة، ما يدل على أهمية المصدر الذي يقدم التقرير. خلال هذا اللقاء يقدم فيه سلامة معلومات عن الاقتصاد اللبناني ومؤسسات الدولة ويرشح فيه رئيساً للوزراء ويتحدث عن الأرقام المالية الخاصة بالمصرف المركزي ومشاريعه لخصخصة قطاعات عامة، بالمقابل عندما يطلب منه رئيس دولته تقريراً عن الايداعات المالية في المصرف يدون ورقة بخط اليد، فهل هذا الرجل موظف لدى الدولة الأمريكية أم لدى الدولة اللبنانية؟

المقدمة: (بقلم موظف السفارة).

الأفكار الليبرالية وإهمال الزراعة والصناعة

يتمحور تفكير رياض سلامة حول السياحة والمال، فلا داعي للزراعة والصناعة، ولا تدخل في التقييم، كما يلفت استخدامه عبارات الازدهار والتفاؤل المبالغ فيه. ويرد في المقدمة التي يدونها الموظف

في السفارة زبدة كلام حاكم المصرف: [يزدهر الاقتصاد اللبناني، مع تدفق السياح، وارتفاع معدلات إشغال الفنادق، وارتفاع الودائع المصرفية، والنمو الذي يفوق كل التوقعات].

دعم ترشيح سعد الحريري على أنه رجل الإصلاح

العلاقة بين رياض سلامة وسعد الحريري، أسباب التقارب - سلامة يغطي لسعد الحريري كل السمسرات والدعم وبنك البحر الأبيض المتوسط، وليس للسنيورة علاقة به، وكان سعد الحريري يحمي رياض سلامة

[على الرغم من الازدهار الاقتصادي، شدد سلامة على أن لبنان بحاجة إلى حكومة للقيام بالإصلاحات المهمة وتحديثات البنية التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي. إن التدفق السياحي الضخم هذا الصيف يسلط الضوء على احتياجات البلاد، من وجهة نظر سلامة، حيث يتم استغلال البنية التحتية للكهرباء والمياه والاتصالات إلى أقصى حد. وقال "لا يمكننا استقبال أي سائح إضافي"، مشيرًا إلى أنه بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي وانقطاع المكالمات الهاتفية، يمكن أن يتسبب تلوث المياه وتدهور البيئة في مشاكل صحية تدفع السياح بعيداً. يعتقد سلامة أن رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ذكي كفاية ليأخذ وقته في تشكيل حكومة يمكنها معالجة هذه المشاكل]. ازدهار في نقاط محددة، مع بنى تحتية متهالكة، والحل في سعد الحريري، هذه هي زبدة التقرير، عملياً المدرسة نفسها التي بدأت في تأسيس هذا الخواء والاهتراء الاقتصادي منذ 1992، يتم تقديمها على أنها هي الحل الناجع، ومن المفيد الإشارة إلى أن رياض يحاول هنا بالتحديد تحسين أسهم سعد الحريري في نظر الأمريكيين، ذلك أنه لم يقدم لهم شيئاً من الغايات والأهداف التي طلبت منه، منذ عام 2005، والمتعلقة باستهداف المقاومة في كل المجالات والتوصل إلى نزع سلاحها. أزمة الثقة الأمريكية في الحريري رأينا نتائجها هنا مؤخراً. لكنه [رأى أن الحريري "مؤيد بقوة للأعمال التجارية والإصلاح"، لكنه قلق من أن معظم السياسيين الآخرين في لبنان لن يكونوا حريصين على المضي قدمًا في مبادرات الإصلاح].

الحريري هو السياسي الوحيد في نظر رياض سلامة حريص على الإصلاح، وفي هذا اللقاء يظهر سلامة رؤيته للإصلاح، الخصخصة وبيع مؤسسات الدولة لصالح القطاع الخاص. [وأشار سلامة إلى مرونة القطاع الخاص في لبنان، وقال إن على الحكومة اللبنانية ألا تتأخر في تسليم أصولها إليه].

يجدر التذكير هنا بأن سعد الحريري لم يكن يعرف ثمن ربطة الخبز في لبنان.

رياض سلامة ينتقد فؤاد السنيورة

يبدو ان العلاقات بين سلامة والسنيورة ليست على ما يرام، وفي نظره أن المشكلة بدأت مع السنيورة في 2005، مع بدء الإنقلاب ونشوء 14 آذار. طبعاً الملفت أن سلامة يحاول أن يقدم الحريري على حساب السنيورة أمام سعادة السفيرة : **[وأعرب سلامة عن أسفه لأنه منذ أن تولى فؤاد السنيورة منصب رئيس الوزراء في 2005، فإن الحكومة اللبنانية لديها عجز سنوي متوسط في الميزانية يبلغ 3 مليارات دولار. وأوضح أن مثل هذا الإنفاق غير مستدام، ومستويات الديون العامة مستمرة في الارتفاع]**.

العلاقة بين رياض سلامة وفؤاد السنيورة، أسباب الخصومة – رياض من رجال رفيق الحريري، ولما تصدر السنيورة المشهد كان لديه هدف هو: الإمساك بوزارة المالية، وكان يحتاج للامساك بالمصرف، ولديه مرشح دائم هو جهاد أزعور، كان ينقصه اقصاء سلامة، لأن سلامة لا يسيطر عليه السنيورة، ويعتبر نفسه فوقه ومرتبط مباشرة بالأمريكيين

رياض سلامة ووصفات الخصخصة

[وأعرب عن اعتقاده أنه يجب على الحكومة اللبنانية المضي قدمًا في خصخصة رخصتي اتصالات الهاتف المحمول، كما أبلغ عن خطته لبيع 25 ٪ من شركة طيران الشرق الأوسط المملوكة للمصرف المركزي اللبناني، على أمل أن يتم ذلك في الربع الأول من عام 2010]. يلفتنا أنه يقول للسفيرة يجب على الحكومة اللبنانية، ماذا تعني هذه العبارة؟ هو يقدم استشارة لجهة تملك القدرة والاستطاعة على تنفيذ هذه الـ "يجب"، وهو يعتبر نفسه أمام السفيرة خارج بنية الدولة اللبنانية، ويتصرف كأنه موظف لدى السفيرة، مستشارها الاقتصادي، وهذا ما سيظهر بوضوح في التعليق الذي يدونه موظف السفارة.

الإصلاحات التي يريدها الأمريكيون عبر سلامة

الإستراتيجية المدمجة 2021: الضغط على القادة اللبنانيين لتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية هادفة تستجيب للتطلعات والاحتياجات المشروعة للشعب اللبناني.

الإستراتيجية المدمجة 2021: اللبنانيين يطالبون الآن بالتغيير من مؤسسة سياسية راسخة أساءت إدارة البلاد لفترة طويلة.

[التعليق لموظف السفارة: بالنسبة لنا نحن الذين اعتدنا التعامل مع القادة السياسيين الجامحين في لبنان، فإن الحاكم دائمًا ما يكون على ما يرام. على الرغم من شكواه من عجز الإنفاق يبدو أنه يتناقض مع تقييمه بأن الحكومة اللبنانية يجب أن تتحمل المزيد من الديون للإنفاق على البنية التحتية في وفرة السيولة الحالية، ومع ذلك، لا يزال أحد حلفائنا الرئيسيين في تعزيز الإصلاحات].

النفاق الأمريكي الواضح هنا، حيث أن مقترحاته المتناقضة لا تمنع تشخيصه على أنه حليف لتعزيز الإصلاحات، والإصلاحات التي تبنى على أساس الخصخصة، لا إعادة النظر في بنية الاقتصاد المرتبط بالخارج مالياً وسياحياً، ويهمل مقوماته الذاتية في الزراعة والصناعة، هي بالتالي الإصلاحات التي يعول عليها الأمريكيون في الحقيقة.

الإستراتيجية المدمجة 2021: ستعتمد العودة إلى الاستقرار على أجندة إصلاحية واسعة النطاق بقيادة الحكومة اللبنانية تستند إلى بقاء القطاعات والشركات التي توظف الأفراد، وتصدر منتجات وخدمات تنافسية، وتظل مرنة لطلب السوق، ويمكنها الحصول على تمويل خارج فترة الاحتضار.

الإستراتيجية المدمجة 2021: ستعمل حكومة الولايات المتحدة على تسهيل المرونة في الأعمال التجارية المحلية من خلال تقديم المساعدة الفنية للشركات، وتوسيع الوصول إلى التمويل خارج القطاع المصرفي، وتحسين الوصول إلى التقنيات الإنتاجية الجديدة، ودعم الشركات الناشئة.

الإستراتيجية المدمجة 2021: ستنفذ حكومة الولايات المتحدة أنشطة للمساعدة في استقرار القطاعات الإنتاجية الرئيسية في لبنان، والتي يمكن الاستفادة منها لتعزيز الصادرات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات والسياحة والأغذية الزراعية. تتمتع هذه القطاعات بإمكانية النمو على الرغم من القيود الحالية، مما قد يعزز مرونة لبنان وقدرته على مقاومة التأثيرات الأجنبية الخبيثة.

الإستراتيجية المدمجة 2021: يمكن للقوى العاملة المتعلمة أن تقود النمو إذا كان هناك مصدر طاقة موثوق به وبأسعار معقولة، ومياه كافية، وبنية تحتية كافية مدعومة بنظام سياسة استشرافي. ومع ذلك، فقد تُرك عبء تقديم بعض هذه الخدمات للجهات الفاعلة دون الوطنية أو غير الحكومية، مما قلل من جودة وموثوقية وكفاءة التسليم، وفتح المجتمعات لتأثير أكبر من قبل الجهات الفاعلة الخبيثة من غير الدول والأجنبية.